

النوازل الاقتصادية في المذهب المالكي والسياقات المعاصرة

الدكتور عبد الله معصر

أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس

ملخص المداخلة بالعربية

يشكل فقه النوازل داخل النسق الفقهي نموذجا حيا لاستمرار آلة الاجتهاد في استيعاب الحوادث الواقعة، وتنزيلها على أصول الشريعة، وهو من هذا المنظور يعتبر تراثا غنيا يعكس الحضور المستمر للفقه الإسلامي، من أجل تنظيم وتقنين وتوجيه سلوك الفرد والجماعة والأمة، ذلك أن فقه النوازل لم يكن بمعزل عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها المجتمعات الإسلامية بالغرب الإسلامي.

والنوازل الفقهية في الغرب الإسلامي استوعبت جميع مجالات الحياة ما يتعلق منها بالعبادات، وما يتعلق منها بالمعاملات، فهي تحتزن في مضمونها جوانب تاريخية واجتماعية واقتصادية. وإذا كانت النوازل بهذا الحجم فإن هذا يستدعي منا إعادة دراستها بمنهجية شمولية تحدد الثابت والمتحول في كتب النوازل، وذلك حتى نستطيع أن نواكب تطورها أفقيا وعموديا.

وتكمن أهمية فقه النوازل في كونه يقدم صورة حية للواقع الاجتماعي للأفراد والجماعات والمؤسسات، فهي ترسم معالم السلوك الاقتصادي كما شهدته المجتمعات باختلاف بيئتها وعاداتها وأعرافها، وبذلك يمكن اعتبارها المترجم الحقيقي للمشاكل التي تمر بها الجماعة في أبعادها المتعددة: الإنسان، والزمان، والمكان، والسياق.

ودراسة النوازل الاقتصادية في المذهب المالكي وسياقاته المعاصرة تروم التعريف بجهود علماء المذهب المالكي بمختلف مدارسه في إغناء الاجتهاد المعاصر، والمساهمة في تقديم الحلول لكثير من القضايا المعاصرة في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية. وهكذا سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

الأول: سيكشف دور الأصول المعتمدة عند المالكية في تيسير التعامل مع السياقات المعاصرة، وقابليتها ومرونتها في تكييف الاجتهادات الفقهية بما يراعي الزمان والمكان والشخص والسياس.

والثاني: سنبين فيه الحضور الفقهي لنوازل المالكية في إثراء الاجتهاد الفقهي المعاصر

ولتحقيق هذه الغاية سنأخذ نماذج متعددة من الاجتهادات المعاصرة في قضايا الفقه المالي.

ملخص المداخلة بالفرنسية

La doctrine malékite et les incidents financiers contemporains

La jurisprudence des faits/incidents constitue au sein du jurisprudence en général un échantillon vivant de la continuité du mécanisme de l'Ijtihad (l'effort de l'innovation), qui permet d'assimiler ce qui survient et de l'analyser à l'aune de la Chari'a. Ce genre de fiqh participe à l'organisation et à la régulation du comportement de l'individu, de la communauté et de la nation, et cela parce qu'il ne fut point relégué à la marge suite aux mutations sociales, économiques et politiques qu'a connues les sociétés musulmanes à l'occident musulman.

L'importance du fiqh des faits réside en ce qu'il présente une image vivante de la réalité sociale des individus, des groupes et des institutions. Il dessine les contours du comportement économique comme en ont témoigné les sociétés. Ainsi, on peut le considérer comme le reflet fidèle des problèmes de la communauté dans ses dimensions multiples: l'homme, le temps, l'espace et le contexte.

L'étude progresse selon deux axes. Le premier révélera le rôle des références sur lesquelles s'appuie la doctrine malékite pour se conformer aux contextes modernes et adapter l'effort de réflexion au temps, à l'espace, à la personne et à la situation. Le deuxième sera consacré à éclaircir la présence du fiqh des faits malékite dans l'enrichissement de la jurisprudence contemporaine.

ملخص المداخلة بالانجليزية

The Maliki school and the contemporary financial issues

Jurisprudence of modern issues (fiqh annawazil) constitutes a vivid paradigm to the continuity of independent reasoning's understanding of the happening events. Hence it is considered a rich legacy that reflects the continuous presence of Islamic jurisprudence whose aim is organization and orientation of individual, social and national behavior. In fact, such a science has never been isolated from social, economical and political development which Islamic societies have passed by. Moreover it had had a fundamental understanding of life in its different fields whether on the worshipping or behaving level. In addition, it stores historical, social and economical elements in its content. Therefore, jurisprudence of modern issues (fiqh annawazil) requires new studies based on a sound methodology that may determine the constant and the changing in books that have dealt so far with happening events (nawazil) so that we may be aware of its development both vertically and horizontally.

Studying economical issues on the basis of Maliki doctrine in its modern context intends both to make a survey of Maliki scholars enriching modern independent reasoning (ijtihad) and to present some suggestions as solutions to modern economical issues.

Taking into account the above mentioned reasons, the paper is divided into two main parts. The first part reveals the flexible roots upon which Maliki doctrine depended in dealing with modern context and reveals at the same time its ability to adjust the independent reasoning with time, place, individual and context. The second part is confined to showing the presence of Maliki doctrine in enriching the modern independent reasoning by that have dealt with jurisprudence financial issues.

النوازل الاقتصادية في المذهب المالكي والسياقات المعاصرة

المبحث الأول فقه النوازل وعلاقته بالنشاط الاقتصادي

يشكل فقه النوازل¹ داخل النسق الفقهي نموذجاً حياً لاستمرار آلة الاجتهاد في استيعاب الحوادث الواقعة، وتنزيلها على أصول الشريعة، وهو من هذا المنظور يعتبر تراثاً غنياً يعكس الحضور المستمر للفقه الإسلامي من أجل تنظيم وتقنين وتوجيه سلوك الفرد والجماعة والأمة، ذلك أن فقه النوازل لم يكن بمعزل عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها المجتمعات الإسلامية بالغرب الإسلامي.

والنوازل الفقهية في الغرب الإسلامي استوعبت جميع مجالات الحياة ما يتعلق منها بالعبادات، وما يتعلق منها بالمعاملات، فهي تحتزن في مضمونها جوانب تاريخية واجتماعية واقتصادية، وإذا كانت النوازل بهذا الحجم فإن هذا يستدعي منا إعادة دراستها بمنهجية شمولية تحدد الثابت والمتحول في كتب النوازل²، وذلك حتى نستطيع أن نواكب تطورها أفقياً وعمودياً.

1- النوازل والفتاوى والأجوبة والأسئلة والمسائل أسماء لمسمى واحد مضمونه الوقائع اليومية التي تنزل بالناس فيطلبون من الفقهاء الفتوى حولها.

ومصطلح النوازل والفتاوى والأجوبة والأسئلة غلب استعماله بالأندلس والمغرب العربي، أما مصطلح الفتاوى فغلب استعماله في المشرق.

محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي لأستاذنا المرحوم عمر الجيدي، ص : 94-95، منشورات عكاظ، 1987.

أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي : محمد رياض، ص : 181، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م، مطبعة النجاح الجديدة.

2- يرى بعض المؤرخين أن النوازل تضع للمؤرخ بصفة خاصة عند التأريخ لفترة قصيرة مشاكل منهجية عدة منها زمان النازلة ومكانها، والسبب أنها تضع مشاكل متشابهة عاكسة بذلك بنية اجتماعية جامدة، ونحن نرى أن هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها إذا أعدنا ترتيب كتب النوازل حسب زمانها ومكانها مع بيان المقتبس من المصادر الأخرى حتى تميز الأصيل في فقه النوازل والذي عايشه

وتكمن أهمية فقه النوازل في كونه يقدم صورة حية للواقع الاجتماعي للأفراد والجماعات والمؤسسات، ومدى اقترابها أو بعدها عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فهي ترسم معالم السلوك الاقتصادي كما شهدته المجتمعات باختلاف بيئتها وعاداتها وأعرافها، وبذلك يمكن اعتبارها المترجم الحقيقي للمشاكل التي تمر بها الجماعة في أبعادها: الإنسان، والزمان، والمكان، والسياس، وهذا ما تعكسه بعض كتب النوازل في عناوينها¹، مثل كتاب «الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية»² للشيخ ابن ناصر الدرعي، فهو يصور قضايا البادية المغربية بالجنوب³، وكتاب «الجواهر المختارة مما وقف عليه من النوازل بجبال غمارة»⁴ لعبد العزيز الزياتي، و«كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة» ليجي بن موسى المغيلي المازوني، فهذه الكتب تصور علاقة النوازل ببيئته، وإن كانت لا تخلو من بعض النقول عن نوازل سابقة.

ولعل أكبر النوازل أو الموسوعات «النوازلية» كتابي المعيار المعرب للونشريسي والنوازل الجديدة الكبرى للمهدي الوزاني، فهما تعكسان التاريخ الحضاري والاجتماعي والاقتصادي للأندلس والمغرب العربي، وتقدمان نموذجا للنوازل في مختلف البيئات والأزمان، فقد جمعت فتاوي المتقدمين ودونت نوازل المعاصرين والمتأخرين. فهما ذخيرتان نفيستان يستفيد من دراستهما وتحليلهما المؤرخ والباحث في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي.

فعلا، انظر المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان، 1850هـ/1912، أحمد توفيق، الطبعة الثانية، 1403هـ/1983م، منشورات كلية الآداب، الرباط.

1- لا نقصد هنا أن النوازل الأخرى لا تتوفر فيها هذه الصفة، وإنما نريد أن نؤكد أن علاقة النوازل بالبيئة انعكست على صياغة عناوينها.

2- وهذه النوازل للشيخ ابن الناصر جمعها تلميذه محمد بن إبراهيم الصنهاجي، توجد منها عدة مخطوطات بالخزانات المغربية، منها نسخة بالخزانة العامة بالرباط تحمل رقم 1111د، وأخرى تحمل رقم 1250د.

3- نشير إلى أن الأستاذ أحمد توفيق اعتمد عليها واعتبرها من بين مصادره في دراسته: المجتمع المغربي في القرن 19: «إينولتان» (1912/1850) انظر ص: 36.

4- توجد منها نسخة بالخزانة العامة في جزئين، الجزء الأول في 394 صفحة والجزء الثاني في 318 صفحة رقمها 1698د.

المبحث الثاني النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي « الاستثمار ، التداول ، التوزيع »

تشكل النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي منجما ثريا يمكن الباحث من تحديد نوعية النشاط الاقتصادي الذي كان مطبقا في فترة من الفترات، أو في مجتمع من المجتمعات.

وتمتاز هذه النوازل بتنوع مضامينها، وتعدد إشكالياتها، وهذا التعدد يعكس مدى قوة فقه النوازل في مواكبة الأساليب المستخدمة في ممارسة النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول نوازل الاستثمار

وهذا النوع من النوازل يبحث في طرق الاستثمار وأشكاله، سواء تعلق الأمر بالأرض، أو باستخدامات رأس المال، وسواء كان هذا الاستثمار فرديا أو جماعيا، والأجوبة على هذه النوازل تعتبر بمثابة هياكل أو مدونات تنظيمية بالنسبة للمستثمرين في إطار ممارسة حقوقهم، كما تمكن الباحث من استخلاص معالم نظرية وقواعد منهجية لتنظيم النشاط الاستثماري في هذا المجال.

أولا: طرق الاستثمار الزراعي

وهو شكل من أشكال التعاون الزراعي بين أفراد المجتمع، وقد يتخذ أشكالا متعددة، كالمزراعة والمساقاة، وكراء الأرض الزراعية، وظاهرة الخماس، والجانب الاقتصادي لهذه النوازل يتمثل في الوقوف على أسلوب توسيع قاعدة الاستثمار والإنتاج، وتنمية رأس المال الذي اتبعته المجتمعات الإسلامية بالغرب الإسلامي.

فدراسة هذه النوازل تعكس الجانب الاقتصادي الذي كان متبعا بهذه الجهة من العالم الإسلامي، كما يعكس مدى تطور الأساليب والأشكال في استثمار الأراضي الزراعية أو جمودها على أشكال معينة.

ولا يخفى أن الإشكالات التي يطرحها فقه النوازل في هذا المجال تقتضي اقتناص جوانبها الاقتصادية، ومعرفة التوظيف السليم لهذا النوع من الاستثمار، وهل ساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي لأفراد المجتمع.

الجانب الاقتصادي للنوازل المرتبطة بالاستثمار الزراعي:

تصور هذه النوازل طرق الاستثمار الزراعي المطبقة في الغرب الإسلامي، ولذلك سنأخذ نماذج وصور تعكس النظم الاقتصادية التي جرى بها العمل أو العرف داخل هذه المجتمعات.

النموذج الأول: مسألة كراء الأرض بالثلث ونحوه:

ومذهب مالك وجمهور أصحابه المنع، حملا لأحاديث المنع من كرائها على كرائها بما يخرج منها، وعمل أهل الأندلس على جواز ذلك، ومثله العرف بسوس، وكذا بدرعة من لدن الإمام ابن ناصر إلى الآن¹، وعهدتهم في الجواز ما في البخاري من قوله: «باب المزارعة بالشرط ونحوه»²، والمراد بالجزء ثلثا أو ربعا أو نصفاً أو نحو ذلك، ومذهبه الجواز.

وإنما أجاز أهل سوس ودرعة ذلك لأن الضرورة داعية إلى ذلك، سيما في بلدة يتعذر فيها الكراء بالنقد أو العروض، فاقضى النظر أن تكون الفتوى بما به العمل، ومراعاة العرف، وهو أحد قواعد المذهب المالكي، والأحكام تتبدل بتبدل الأعراف³.

وقد أخذ بهذا المذهب أهل غمارة لضيق بلادهم ولمجاورتهم الأندلس⁴. أما أهل فاس فمنعوا كراء الأرض بالثلث ونحوه⁵.

1- النوازل الصغرى، ج: 3، ص: 401.

2- انظر الحديث في البخاري بحاشية السندي، ج: 2، ص: 46.

3- النوازل الصغرى، ج: 3، ص: 402.

4- النوازل الصغرى، ج: 3، ص: 411.

5- النوازل الصغرى، ج: 3، ص: 402.

فهذه الأجوبة تبين اختلاف الأعراف بين المدن المغربية، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المطبق، فبلاد درعة بيئة فلاحية يغلب عليها طابع البادية، لذلك جاءت الفتوى منسجمة مع طبيعة نمط عيش أهل البادية، حيث يفتقرون إلى النقد الذي يعتبر وسيطا في المعاملات، ولذلك اقتضت الضرورة أن يخالفوا مذهب مالك ويلحق بهم في هذا أهل سوس، لأن طابع البادية غالب عليهم¹.

أما أهل غمارة فغلبت عليهم الطبيعة الجبلية، وساد عندهم النشاط الرعوي، في حين شكلت فاس حاضرة المغرب، وعرفت تطورا حضاريا كبيرا، فالنقد لعب فيها دورا كبيرا في مجال المعاملات.

وانطلاقا مما سبق نرى أن هذه النوازل تكشف عن الجوانب الاقتصادية الدفينة لهذه المناطق.

النموذج الثاني: نوازل الخماس²

وهذا النوع من النوازل يعبر عن خصوصية الغرب الإسلامي في تطوير الشركة الزراعية، ويصور حدود وظيفة الخماس، وطبيعة العلاقة التعاقدية بين الخماس ورب الأرض، كما يبحث في الإشكالات القانونية التي تنشأ عن هذا التعاقد، وتبرز أهمية نوازل الخماس في الكشف عن الجوانب الاقتصادية التي سادت في الغرب الإسلامي والتي جرى بها العمل في أقطاره.

فمن ذلك أن أبا علي القوري سئل عن مسألة الخماس، فأجاب: أما الخماس فلا يجوز إلا إذا كان بمعنى الشركة، وتكون قيمة عمله بقدر الجزء

1- خصائص فقه النوازل في سوس ونماذج مختارة منها : الحسن العبادي، ص : 225، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد الثاني عشر، 1415هـ/1995م.

2- حول مسألة الخماس أنظر منهج الاستثمار في ضوء الفقه الإسلامي : علال الهاشمي الحيارى، ج: 2، ص: 41 وما بعدها. مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1413هـ/1992.

العرف والعمل في المذهب المالكي ومدلولهما لدى علماء المغرب : عمر الجديدي، ص: 477، طبعة للجنة المشتركة لإحياء التراث الإسلامي بين الحكومة المغربية ودولة الإمارات المتحدة، 1984.

الذي له ويكون له وعليه من جميع ما يتعلق بالشركة جزؤه، فذلك جائز، وله حينئذ حظه من كل ما يكون في الزرع دون شريكه، ثم انتقد الطريقة المستعملة عند الناس فهو يقول: « والمستعمل منه اليوم بين الناس غالباً ما لا يجوز لكونه أجر نفسه بشيء مجهول¹، وذهب بعض الشيوخ إلى أن وظيفة الخماس أن يحرث، وينقي، ويرفع الأغمار، ويحصد ويدرس، وينقل السنبل إلى الأندر، وإن شرط عليه غير ذلك فلا يجوز، إلا أن العادة في البادية أن رب الأرض يشترط على الخماس القيام بالبقر، والاحتشاش له، وحمل الحطب، واستقاء الماء إن احتاج إليه، وهذا يفسدها كما أن الخماس يشترط على رب الأرض الكباش والجلابية والسلهام²».

فهذا يبين طبيعة الالتزامات التعاقدية التي كانت قائمة بين الخماس ورب الأرض ببادية الغرب الإسلامي، سواء ما تعلق منها بطبيعة عمل الخماس وما يجب عليه أو بحقوقه اتجاه صاحب الأرض، من كسوة وطعام وغيره.

ومن الإشكالات التي تطرحها مسألة الخماس قضية العمل، هل كلها على الخماس أم أن الحصاد والدرس والعمل كله بينهما، وهو مذهب مالك³، إلا أن العمل بقرطبة أن الخماس يقوم بالعمل كله، «فقد سئل ابن لبابة⁴ عن الذي يشترط على المناصف والمثالث والخماس ألا يحصد رب الأرض معه ولا يدرس، وأن يكون العمل عليه كله، فأجاب هذا العمل الجاري في بلدنا، وعليه كان مشايخنا الذين مضوا، وهو كان مذهب عيسى ابن دينار⁵، وعلى مذهب عيسى

1- المعيار، ج: 8، ص: 150.

2- المعيار، ج: 8، ص: 151.

3- المعيار، ج: 8، ص: 154.

4- ابن لبابة: أو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة القرطبي، دارت عليه الأحكام نحو ستين سنة، مع نزاهة وتكشف وتواضع توفي سنة 314هـ ترجمته في الديباج لابن فرحون، ص: 178. طبعة التراث بمصر دون تاريخ.

5- عيسى ابن دينار القرطبي فقيه الأندلس ومعلمهم الفقه أخذ عن ابن القاسم، توفي سنة 212هـ ترجمته في الديباج، ص: 178.

مضى العمل ببلدنا، وكان مذهب مالك لا يجوز لأنه غرر ومجهول¹.

فهذه النازلة تبين لنا التطور الذي حصل في مسألة الخماس، ومخالفة العمل بقرطبة لما تقتضيه قواعد المذهب المالكي، لأن العادة والعرف جرى بخلافهما، ولأن الفقهاء جوزوها.

وقضية العرف لها تأثير في طبيعة التعاقد بين الخماس ورب الأرض، هل هذا التعاقد ينتهي بمجرد القسمة، أم أن هناك فرقا بين الزرع والشعير والقطنية والقطن، فبينما تنقضي الشركة في الحبوب بمجرد أخذ كل واحد حصته، فإن القطن لا يمكن تطبيق هذا المعيار عليه، لأن أصوله تقيم في الأرض أعواما كثيرة. وهذه النازلة² وقعت بتادلا. ووقع الخصام فيها، وهذا يعكس وجود زراعة القطن في هذه المنطقة في القرن الثامن، وقد تصدى للإجابة عنها مجموعة من الفقهاء منهم الفقيه السطي³. وقد فرق في جوابه بين شركة المزارعة والقطن، فجوزها في البلد التي تنضب غلته وتنقضي في العام الواحد، كالحبوب والقطاني والذرة والمقاتي، ولم يجوزها في البلد الذي فيه القطن، لأن القطن تقيم أصوله في الأرض أعواما كثيرة⁴، وهو في جوابه يكشف عن ظاهرة اقتصادية ببلاد الهبط وتتعلق بزراعة القطن، فهو يقول: «والعادة عندنا بالهبط أن القطن يغتل العشرين سنة وما قاربها، فما كان منه في البلدان كذلك، فهو كالأصول الثابتة، لا تجوز مزارعته إلا على وجه المغارسة»⁵.

1- المعيار، ج: 8، ص: 154.

2- المعيار، ج: 8، ص: 145.

3- السطي: أبو عبد الله محمد بن سليمان السطي نسبة لقبيلته قرب فاس أحد أعلام فاس مشاركة وإتقان وحفظا وضبطا له، شرح المدونة توفي سنة 750هـ.

نيل الانتباه، أحمد بابا التنبكتي ص 243 منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، الطبعة الأولى 1398هـ/1989م.

4- المعيار، ج: 8، ص: 145.

5- المعيار، ج: 8، ص: 146.

فهذا النص يكشف عن طبيعة النشاط الاقتصادي ببلاد المهبط خاصة ما يتعلق بزراعة القطن، وطرق التعامل بين الخماس ورب الأرض، وهو بذلك يصور وجهها من أوجه الاستثمار الزراعي في فترة معينة في قطر من أقطار الغرب الإسلامي.

ثانيا قضايا رأس المال

وهذه النوازل تعالج المشاكل الناجمة عن توظيف رأس المال. سواء كان هذا التوظيف عن طريق الفرد نفسه، أم عن طريق المشاركة مع الغير.

وتكشف هذه النوازل عن بعض الممارسات التي كانت بالغرب الإسلامي، وهي وجه من وجوه النمط الاقتصادي الذي كان سائدا بهذه الجهة. الجانب الاقتصادي للنوازل المرتبطة بطرق استثمار رأس المال.

تعددت وسائل استثمار رأس المال، فمنها ما هو شخصي، كأن يقوم الشخص بالتجارة، ومنها ما هو مشترك كالشركة بجميع أصنافها، وهذا ما سنبينه من خلال هذه النماذج التي ستكشف عن قضايا النشاط الاقتصادي بالغرب الإسلامي.

النموذج الأول قلة التجارة هل هو جائحة في الحوانيت وغيرها

شكلت القضايا التجارية موضوع مجموعة من النوازل¹، ومن هذه القضايا مسألة كساد التجار، والسبب في ذلك هو ضعف دخل الأفراد في هذه الفترة.

1- أورد صاحب المعيار كثيرا من نوازل التجارة : مثل : شريكان في تجارة على السواء، أراد أحدهما زيادة في المال واسلف الآخر ما يساويه ج: 8، ص: 179، أو قضية فساد البضاعة في السفينة بسبب الماء، ج: 8، ص: 308، أو مسألة حكم السفينة للتجارة، ج: 8، ص: 311 وغيرها من القضايا.

والنازلة وقعت في عهد ابن رشد¹ أي في أواخر القرن الخامس والسادس، وهذا يعكس المستوى الاقتصادي الذي كانت تحتازه بعض مدن الأندلس والجهد الذي أصاب الناس، وتأثير ذلك على المستوى الاقتصادي للأفراد. «فقد سئل ابن رشد عن المكترين للحوانيت إذا قلت التجارة لضعف الناس مثل هذا العام، هل هي جائحة يحط عنهم من الكراء بقدر ما نقصهم من التجرة؟ وكيف إذا كانت الحوانيت للأحباس هل حكمها، وحكم غير المحبسة سواء أولا أم لا؟»².

وقد كان جواب ابن رشد أن قلة التجارة في الحوانيت المكتراة - لما أصاب الناس من ضعف الحال - ليست بجائحة يكون للمكترين لها القيام بها، سواء كانت للأحباس أم لم تكن، والحكم في ذلك سواء، وإن رأى القاضي في حوانيت الأحباس أن يحط على المكترين من الكراء لما تشكون على سبيل الاستيلاف جاز، كما يجوز للوكيل المفوض إليه أن يحط من أثمان ما باع لموكله على هذا الوجه³.

ومما يعكس أن هذه الفترة عرفت ضعف الحال، وقلة الدخل أن أصحاب الفنادق اشتكوا من قلة الواردين للسكنى، كما قل الواردون لطحن الطعام في الأرحى المكتراة⁴.

وهذه المسألة سئل عنها ابن رشد أيضا، وقد بين أن السبب الداعي لقلة الواردين في البلاد لسكنى الفنادق المكتراة المتخذة للنزول فيها قد يكون من فتنة، أو حرب حدث في الطرق، كما أن قلة الإقبال على الطحن في الأرحى المكتراة قد يكون لجهد أصاب ذلك المكان، ومن ثم اعتبر ذلك عيبا فيما

1- ابن رشد: القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي من أعلام الأندلس له مؤلفات عدة منها: البيان والتحصيل والمقدمات، توفي سنة 520هـ الديباج، ص: 278، شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ص: 129، دار الفكر ط د ت.

2- المعيار، ج: 8، ص: 288.

3- المعيار، ج: 8، ص: 288.

4- المعيار، ج: 8، ص: 287.

اكتراه المكثري، فيكون مخيراً بين أن يتمسك بكرائه، أو يردده ويفسخه عن نفسه، فإن سكت ولم يقم حتى مضت المدة أو بعضها لزمه جميع الكراء، ولا يسقط عنه الكراء إلا لخلاء أهل ذلك الموضع حتى تبقى الرحي معطلة لا تطحن، والفنادق خالية لا تسكن، ولا يلزم المكثري إذا قلت الواردة أن يحط المكثري من كرائه بقدر ما نقص من الواردة بغير رضاه، وإنما يوجب ذلك المكثري التخيير¹.

فهذه النوازل تعكس مضمونا اقتصاديا يتجسد في ضعف التجارة، وقلة الرواج الاقتصادي بالأندلس كما تحدد العوامل المؤثرة في ذلك².

النموذج الثاني قضايا الشركة

تثير هذه النوازل مجموعة من القضايا الخاصة المتعلقة بالشركة، وهي تبرز بعض الملامح الاقتصادية لتطبيق هذا النظام في الغرب الإسلامي، كما تعكس بعض السلع التي كانت تنتج في هذه الجهة.

من ذلك الشركة في علوفة الحرير، فقد سئل عنها الشيخ الحفار³ وأجاب ببيان التنظيم الشرعي الذي يحكمها، حيث إن أقرب ما يفعل في الاشتراك في دود الحرير أن يهمل حتى يظهر الورق في شجر التوت، ويحل بيعها، فإذا ظهرت جعل رب الورق حظه من الزريعة، وجعل الآخر حظه منها على ما يتفقان عليه، من نصف، أو ثلث، أو ثلثين، أو غير ذلك من الأجزاء، ثم يستأجره على خدمة حظه من الورق وجميع الورق لهما، وكل ما يحتاج إليه من المؤونة في ذلك بتلك الورق وكذلك ما يحتاج إليه الدود التي للمستأجر من الورق، فتكون خدمة هذا المستأجر موزعة منها حظ في مقابلة خدمة نصيب شريكه، ومنها حظ

1- المعيار، ج: 8، ص: 288.

2- يؤكد هذا أن الحالة الاقتصادية بالأندلس كانت تعرف الركود نتيجة افتراق الأمة، وتغلب الدولة العامرية على الخلافة الأموية، وظهور فتنة البربر في الأندلس التي أهلكت الحرث والنسل.

انظر في ذلك الفكر السامي للحجوي، ج: 3، ص: 164. المكتبة العلمية بالمدينة، الطبعة الأولى 1396.

3- الحفار: محمد بن علي بن محمد الأنصاري الشهير بالحفار الغرناطي، إمامها ومحدثها ومفتيها له فتاوي في المعيار مشهورة، توفي عام 810هـ، نيل الابتهاج، ص: 477.

آخر فيما يعلق به حظه من الورق، ولا شيء في ذلك إذا كان الورق قد ظهرت وعمله معلوم، فلا يبقى في ذلك شيء من الجهالة، وما يحتاج إليه لذلك الدود حين خروجها، وقبل تمام خروج الورق يخدم كل أحد دوده، أو يستأجره بها حتى يتم خروج الورق، وذلك أيام يسيرة، ولا يبقى في هذا الوجه إلا اجتماع البيع والشركة¹.

وقد انتقد الحفار ما شاع عند الناس مما هو مخالف لقواعد الشريعة في بلاد الغرب الإسلامي، والوجه الاقتصادي لهذه النازلة أنها تدل على وجود صناعة الحرير في بلاد الغرب الإسلامي، ويؤكد هذا مجموع الفتاوي الموجودة في هذا الموضوع².

ومن النوازل الاقتصادية في ميدان الشركة الاستثمار في القطاع البحري³، وقطاع النقل⁴، أو قطاع التغذية كالاشتراك في عقد اللبن⁵ والشركة في النحل⁶، فهذه النوازل تكشف عن أنواع الاستثمارات التي كان يمارسها أفراد المجتمع، ومن تم فهي تعكس النمط الاقتصادي الذي كان يتبعه هؤلاء من أجل تجميع ثروتهم.

1- المعيار، ج: 5، ص: 59.

2- ويظهر ذلك من خلال النوازل التالية:

1 حكم تربية دود الحرير بالأجرة مما يخرج منها

2 الشركة في العلوفة على أن يكون الورق على واحد والخدمة على الآخر

3 شركة الكسابين كأن يأتي أحد الشريكين بذكر والآخر بالأنثى والنسل بينهما نصفين.

انظر جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين أو الأحكام للبرزلي ورقة 176، مخطوط بالخزانة العامة تحت رقم 2198د.

المعيار، ج: 5، ص: 59-62.

المعيار، ج: 8، ص: 122.

3- كمسألة الصيادين يشتركون على التفاوت في شباكهم أو إعطاء السفن لمن يعمل بجزء منها : المعيار، ج:

8، ص: 189، وص: 224.

4- كمسألة اشتراك الحمالين في أجرة ما يحملونه : المعيار، ج: 8، ص: 184.

5- المعيار، ج: 5، ص: 239.

6- المعيار، ج: 8، ص: 192-193.

المطلب الثاني: نوازل التداول

وهذا النوع من النوازل يوقفنا على نمط المبادلات الاقتصادية بين الأموال، وهو يعالج المشاكل التي تتعلق بالنقود والسوق، وقضايا العرض والطلب والتسعير والاحتكار والحسبة وغيرها.

والجانب الاقتصادي لهذه النوازل يتمثل في بيان القواعد الاقتصادية التي كانت تحكم عملية التداول السلعي، وقواعد المنافسة، وحقوق المتعاملين داخل السوق، وعمليات السمسة والوساطة وغير ذلك.

النموذج الأول: قضايا المقايضة

يعتبر موضوع المبادلات إحدى القضايا التي ساد التعامل بها بين أفراد المجتمع في الغرب الإسلامي، وأمام ما يشكله موضوع النقد من صعوبات إما لعدم توفره، أو لعدم وجوده، فإن المقايضة كانت تمثل في بعض الأحيان الأسلوب الوحيد للتبادل، غير أن هذا الأسلوب كانت تعترضه بعض المشاكل مثل صعوبة تقديم قيم السلع المتبادلة، وذلك لاختلاف أنواعها ومقاديرها.

ومن هذه النوازل التي تعكس أسلوب المقايضة، مسألة بيع الحوت بالشعير والعصير¹، وهي عادة سادت بقرية شدالية. ومسألة بيع طوبة التين بجنس آخر من الطعام كالملح وغيره²، أو بيع الملح بالطعام³، أو هل يجوز لرب الرحي أخذ الذرة مخلوطة بالشعير في أجرته⁴، وهل يجوز بيع اللحم بالطعام⁵.

إن هذه القضايا تعكس طبيعة النشاط التبادلي في فترة معينة أو في مصر من أمصار الغرب الإسلامي، فهي تكشف عن وجود ظاهرة المقايضة في بنية

1- المعيار، ج: 5، ص: 36.

2- المعيار، ج: 5، ص: 87.

3- المعيار، ج: 5، ص: 88.

4- المعيار، ج: 5، ص: 90.

5- المعيار، ج: 5، ص: 103.

النسيج الاقتصادي والاجتماعي، كما تبرز دور الفقهاء في توجيه هذا النشاط بما يناسب قيم الشريعة الإسلامية حتى لا ينتج عنها ربا.

النموذج الثاني: مسائل السماسرة

وهذا النوع من النوازل يصور علاقة السمسار بالتجار وطبيعة عمله، والالتزامات التي تترتب في ذمته، ثم علاقته بالمشتري والأساليب التي يتبعها في ترويج السلع داخل السوق.

ولا تنحصر أهمية هذا النوع من النوازل في بيان الأساليب المتبعة في عملية السمسرة، بل تتعدى ذلك للكشف عن المواد المبيعة، وهذا يظهر الوجه الاقتصادي لهذه النوازل.

من ذلك وجود صناعة الصابون بالشمال المغربي في القرن الثالث عشر الهجري، فقد سئل الرهوني¹ عن نازلة وهي دار الصابون مملوكة لأناس فدفعت السمسار لبيعها ثم إنه سمسرها إياها...².

ومن ذلك أيضا شيوع بعض الظواهر كأخذ السمسار حقا من المشتري ومن البائع³، وشركة السماسرة⁴.

النموذج الثالث: النقد وإشكاليات الديون الآجلة

وهذا النوع من النوازل يعالج الإشكاليات التي تترتب عن التعامل بالنقد، والصرف والقرض.

1- الرهوني: أبو عبد الله محمد فتاح بن أحمد الرهوني نسبة لرهونة قبيلة بجبال غمارة من المغرب الوزاني قرارا أخذ العلم بفاس، كان من فقهاء وقته ودارت الفتيا عليه في المغرب، وكان ملجأ الملمات في النوازل والأحكام، توفي سنة 1230 هـ: الفكر السامي، ج: 4، ص: 296.

2- النوازل الصغرى، ج: 3، ص: 22.

3- المعيار، ج: 8، ص: 363.

4- المعيار، ج: 8، ص: 364.

والجانب الاقتصادي لهذه النوازل يوقفنا على أنواع النقود التي كان يجري التعامل بها¹، وقيمتها مع باقي النقود الأخرى، وقياس مستوى سعر المواد الاستهلاكية²، ومن هذه النوازل مسألة من تسلف ريانة هل يجوز له أن يأخذ فيها خمس بسيطات أم لا ؟

وهي مسألة سئل عنها المهدي الوزاني³، وهذا يعكس وجود التعامل بالريال والبسيطة مما يدل على وجود التعامل التجاري بين التجار المغاربة والإسبان في هذه الفترة.

وقد استند الوزاني في الجواب عن هذه النازلة بالرجوع إلى نوازل الزياني الذي نقل عن سيدي عبد القادر الفاسي⁴ الذي سئل عن ترتب له في ذمة إنسان عشرون ريالاً أو أربعون مثلاً من سلف أو من بيع، فلما أراد اقتضاءها أحضر له الدراهم، فهل يجوز أن يأخذها في دينه، وأصله ريال، أم لا، وإذا قيل بالجواز، فهل يأخذ عشرين موزونة⁵ في الريال أو أكثر؟.

1- كالدهرم القديم والدراهم الجرودية والقرط، انظر نماذج من هذه العملات في الجزء الثامن من المعيار.
2- وهذا ما يستنتج من النازلة التالية حيث سئل الواغليسي عن غاب عن زوجته ولها عليه عشرة دنائير، فقال لها يوم سافر خذي في العشرة دنائير ثلاثة أثمان قمحا، وهي في المطمورة بعد ما حلها. وجاء بعرض القمح إليها هل ذلك أم ليس لها إلا العشرة التي لها ؟ فأجاب: إن كان علي أن تأخذ القمح متى أرادت فذلك جائز ولازم... انظر النازلة في المعيار، ج: 5، ص: 89.

3- المهدي الوزاني: أبو عيسى المهدي بن محمد بن محمد العمراني نسباً الوزاني أصلاً الفاسي داراً، أحفظ أهل وقته للمذهب المالكي، له المعيار الجديد في عدة أجزاء، وهو الذي تولت وزارة الأوقاف طبعه. توفي الوزاني سنة 1342هـ: الفكر السامي، ج: 4، ص: 318.

4- أبو محمد عبد القادر بن علي الفهري الفاسي علامة المغرب وشيخ مشايخه، انتهت إليه رئاسة الفتوى بالديار المغربية مع نزاهة وتمسك بالسنة، توفي سنة 1091هـ:

فهرس الفهارس، ج: 2، ص: 156.

الفكر السامي، ج: 4، ص: 281.

5- الموزونة: قطعة فضية كانت تطلق على كل قطعة يقل وزنها عن الدرهم الشرعي، مثل موزونة مولاي رشيد ومولاي اسماعيل، ثم أصبحت تطلق منذ إصلاح سيدي محمد بن عبد الله، وطوال القرن 19 على ربع درهم (وزنها 0,72 غ) وعلى ربع ألوقة (24 فلساً، والمثقال يساوي 40 موزونة) مسألة النقود في تاريخ المغرب: عمر آفا، ص: 419. مطبعة النجاح الجديدة منشورات جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.

فأجاب: أعلم أن هذا بمنزلة اقتضاء القراريط والأثمان عن الدراهم، والمسألة فيها اختلاف ثم ساق نصوص الفقهاء في ذلك¹.

المطلب الثالث: نوازل التوزيع

وهذا النوع من النوازل يعتني بالتوزيع الاقتصادي للثروات والدخول، ويتناول المتغيرات الاقتصادية والسلوك الاقتصادي للأفراد في هذا المجال، وهذه النوازل تعكس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتوزيع الثروات بالغرب الإسلامي، وقد تنوعت هذه النوازل بتنوع الأبواب الفقهية من زكاة وصدقة وحج ووقف وهبة وميراث ووصية ونفقة وماء وكلأ وغنائم وغيرها...

النموذج الأول: قضايا الزكاة

تعكس نوازل الزكاة كثيرا من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي سادت بالغرب الإسلامي، من ذلك مسألة أخذ الإمام للزكاة وتوزيعها، وهي قضية تبرز الجدل في تلك الفترة، في فترة حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله حول أخذ السلطان للزكاة أو تركها لأربابها يوزعونها.

ويشير جواب الشيخ التاودي ابن سودة² لسيدي محمد بن عبد الله إلى الوضعية الحرجة التي كان يمر بها المجتمع المغربي، حيث إن جباة الزكاة يتعدون على الناس في أمرين:

1- النوازل الصغرى، ج: 3، ص: 26، وانظر نماذج أخرى في الصفحة: 113.

وشرح العمل الفاسي لأبي عبد الله سيدي محمد بن قاسم السجلماسي، ج: 2، ص: 4، طبعة حجرية عند قول النظام: وفي القديم بالجديد لا عدد... مثلا بمثل راطن يدا بيد. فقد أورد كثيرا من المسائل. الجواهر المختارة مما وقف عليه من النوازل بجمال غمارة للزباني، الجزء الأول، ص: 76، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، 1698د.

2- أبو العباس أحمد بن التاودي ابن سودة المري قاضي فاس ومفتيها ومن جلة علمائها، وقد فوض إليه السلطان سيدي محمد بن عبد الله في جميع قضاة المغرب، فكان كقاضي القضاة، توفي سنة 1335هـ. الفكر السامي، ج: 4، ص: 297.

أحدهما أنهم يطلبون في أجرة العمالة، ويأخذون منهم ما شأؤوا في ذلك، مع أن ذلك لا يلزم الرعية، وإنما أجزتهم من الزكاة نفسها، إذ هو أحد مصارفها.

والثاني أنهم لا يصدقونهم بل يحلفونهم ويفتشون بيوتهم وغير ذلك¹.

ومن قضايا الزكاة التي تصور التضامن الاجتماعي داخل المجتمع المغربي مسألة جمع الزكاة لمن رحل في طلب العلم² ومسألة جواز إعطاء الزكاة للمحاجر³، وجواز شراء آلة الحرب كالسيف والقوس والبارود من مال الزكاة⁴.

ومن الظواهر الاقتصادية في ميدان التوزيع مسألة اشتراك الطلبة في جمع العشر⁵، وهذه الظاهرة تعكس الدور التمويلي للزكاة بالنسبة لطلبة العلم، بل إننا وجدنا شيوع بعض الظواهر مثل:

أخذ معلم الصبيان ثلث زكاة الفطر⁶.

إن هذه القضايا تبرز الجانب الاقتصادي للزكاة داخل البنية الاجتماعية في الغرب الإسلامي.

النموذج الثاني: نوازل توزيع المياه

تشكل نوازل المياه موضوعاً أساسياً داخل كتب النوازل، وقد احتفظت هذه الكتب بالنزاعات والمشاكل التي كانت تثار بسبب قسمة المياه وتوزيعها واستغلالها. وهذه النوازل تمكننا من معرفة الموارد المائية التي كانت بمنطقة الغرب الإسلامي، وأثر ذلك على النشاط الزراعي، وأساليب استغلال هذه المياه،

1- النوازل الصغرى، ج: 1، ص: 236.

2- النوازل الجديدة الكبرى، ج: 2، ص: 113.

3- النوازل الجديدة الكبرى، ج: 2، ص: 109.

4- النوازل الجديدة الكبرى، ج: 2، ص: 125.

5- المعيار، ج: 8، ص: 197.

6- النوازل الصغرى، ج: 1، ص: 248.

من ذلك نازلة تتعلق بالنزاع على الغروس الواقعة على حافتي وادي فاس، بين أهل مزدغة السفلى وأهل أزكان.

وتحتوي هذه نازلة على تصوير دقيق للوادي من تحديد للمنبع الذي يصدر منه الماء، ثم المجاري التي يصب فيها والجهات التي تستغل مياهه، وأنواع بعض الغلات المزروعة كالزيتون¹ مثلاً.

ومن ذلك تنازع المصموديين مع الفاسيين في كنس وادي مصمودة لزيادة الماء فيه لسقي خضرهم وثمارهم، وهذه النازلة تحتوي على معطيات بيئية مهمة، فهي تقسم أرباب الدور بالنسبة لانتفاعهم بماء النهر المذكور على ستة أصناف.

الصنف الأول: من جر من النهر شيئاً لغسل رُحاضه أو لصهريج في داره.

الصنف الثاني: أصحاب الآبار التي تسري إليها الرشوحات.

الصنف الثالث: أصحاب القنوات والمراحيض التي تصب في النهر.

الصنف الرابع: المجاورون له والساكنون عليه.

الصنف الخامس: الذين يطرحون الزبل والتراب في أزقتهم وشوارعهم فتحمله السيول والأمطار حتى تلقيه في النهر.

الصنف السادس: الذين يسقون منه لشفتهم ويسقون درابهم².

وهذا التقسيم يبين علاقة السكان بالنهر وطرق استغلاله، والمشاكل البيئية التي كان النهر يعرفها.

وهكذا يتبين دور النوازل في الكشف عن الجوانب الاقتصادية في مجتمعات الغرب الإسلامي.

1- المعيار، ج: 8، ص: 5-20.

2- المعيار، ج: 8، ص: 20-29.

- أنظر أيضاً تقرير عدلي عن مجاري مياه وادي فاس وإصلاحها: عبد القادر زمامة، ص: 81، منشور بمجلة كلية الآداب ظهر المهرارز، فاس، العدد السادس، 1982-1983.

خاتمة

يتبين من خلال ما سبق أن موضوع النوازل الاقتصادية شكل جزءا مهما من اهتمامات فقهاء النوازل بالغرب الإسلامي. وتبرز هذه الأهمية في حجم النوازل المنشورة في كتب النوازل، أو في نوعية الرسائل المرتبطة بموضوع النوازل الاقتصادية.

وتمثل النوازل الاقتصادية في المنظومة النوازلية حلقة مهمة يستطيع الباحث من خلالها تحديد النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالغرب الإسلامي، كما يستطيع معرفة النمط والأشكال التي اتخذها السلوك الاقتصادي، ونوعية الإشكاليات التي جابهها الفرد والجماعة في التفاعل مع البيئة.

إن النوازل الاقتصادية تكشف عن جانب مهم من حياة شعوب الغرب الإسلامي، وترسم معالم حية للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في امتداداتها الأفقية والعمودية، وما تحتزنه من عادات وأعراف، وما تموج به من قضايا وظواهر، وما تبرزه من خصوصيات بيئية، وتأثيرها على السلوك الاقتصادي للإنسان.

ولقد تعددت قضايا النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي بتعدد الامتداد الجغرافي والمراحل الزمنية لهذه البلدان، إن النوازل الاقتصادية تحمل في مضامينها أبعادا حضارية للسلوك الاقتصادي كما جرى تطبيقه بالغرب الإسلامي، وتعكس دور الفقيه في تأطير حركة الفرد والمجتمع من المنظور الشرعي.

